الإنتاج المحلي: العوامل المؤثرة والسياسات اللازمة

د. منصور علي البشيري

المستشار الاقتصادي للاتحاد

صنعاء – نوفمبر 2024

تم إعداد هذه الورقة بدعم وتمويل من منظمة العمل الدولية ILO - المكتب الإقليمي - بيروت

جدول المحتويات

مقدمة 2

1. أداء القطاعات الإنتاجية السلعية. 3

2. أداء المنشآت الصغيرة والأصغر..... 5

3. تقييم أداء القطاعات الإنتاجية. 6

4. العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي. 7

4-1. الموارد الطبيعية: 7

4-2. العوامل الاقتصادية: 8

4-3. العوامل الاجتماعية: 8

4 - 4. العوامل التكنولوجية: 9

5. السياسات اللازمة لنمو الإنتاج المحلي..... 10

قائمة المراجع. 12

مقدمة

يحتل موضوع الإنتاج المحلي من السلع والخدمات المختلفة وسبل تنميتها وتطويرها أهمية كبيرة على مستوى دول العالم المختلفة المتقدمة منها والنامية، كون الإنتاج المحلي يعد بمثابة المؤشر الصحي للاقتصاد الوطني والذي يبين مدى التحسن أو التدهور والاعتلال في البنيان الاقتصادي، كما يعبر وبوضوح عن مدى استقلالية الاقتصاديات وسيادة الدول وقدرتها على الاعتماد على نفسها، وبما يعزز من أمنها الاقتصادي والاجتماعي ويجعلها أقل تأثراً بالتغيرات الإقليمية أو الدولية .

كما يساهم الإنتاج المحلي في تنويع الاقتصاد وزيادة مصادر الدخل، مما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، فضلاً عن توفير وخلق فرص العمل الجديدة وبالتالي الحد من معدلات البطالة والفقر بين السكان، وتحسين مستوى للمواطنين من خلال زيادة الدخول، وتوفير المزيد من السلع والخدمات اللازمة للوفاء باحتياجات السكان.

ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية الرامية إلى زيادة مستويات الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات المختلفة وفي كافة القطاعات الإنتاجية، فإنه من المهم العمل على تطوير نظام بيئي محفز للأعمال في القطاعات الإنتاجية المختلفة يرتكز على أساس تبني الحكومات المختلفة استراتيجيات داعمة للإنتاج المحلي تقوم بضمان استدامة تنمية رأس المال الوطني واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتنمية الموارد البشرية والموارد الإنتاجية الطبيعية المتاحة وتهيئة الأطر التنظيمية والمؤسسية اللازمة، فضلاً عن ضرورة إرساء معايير الجودة الدولية وتحسين القدرات التنافسية للمنتجين على المدى الطويل[1].

هذه الورقة، والتي تم إعدادها بدعم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO)، ستتناول واقع الإنتاج المحلي في اليمن من خلال تحليل أداء القطاعات الإنتاجية السلعية وأداء المنشآت الصغيرة في اليمن، والتي تحتل أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي اليمني سواءً من حيث مساهمتها في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وتوفير السلع والمنتجات النهائية للسوق المحلية وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي في اليمن، أو من حيث مساهمتها في توفير النسبة العظمى من فرص العمل فضلاً عن مساهمتها الكبيرة في توفير مدخلات الإنتاج للعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، وبيان العوامل المؤثرة على حجم وطبيعة الإنتاج المحلي، ومن ثم تحديد السياسات والتدخلات اللازمة لتنمية الإنتاج المحلي وتطويره مستقبلاً وبما يتوافق مع سياسات وتوجهات أجندة عمل القطاع الخاص للعام 2025 .

وقد جمعت المنهجية المستخدمة في هذه الورقة بين التحليل المكتبي لدراسات وتقارير وإحصائيات ذات علاقة بموضوع الورقة، إلى جانب المنهجية التشاركية مع المستفيدين والمعنيين في قيادة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية وأعضاء اللجان التخصصية في الاتحاد، فضلاً عن تعميم مسودة الورقة على كافة الغرف التجارية الصناعية والاستفادة من ملاحظاتهم.

[1] منظمة الصحة العالمية، المنتدى العالمي للإنتاج المحلي، التقرير الأول، يونيو 2021.
https://www.who.int/ar/publications/i/item/9789240032422

1. أداء القطاعات الإنتاجية السلعية.

شهد أداء القطاعات الإنتاجية السلعية العديد من التغيرات خلال السنوات الماضية، جراء تغير العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية في اليمن، حيث عمل المنتجون المحليون في ظل بيئة إنتاجية غير مستقرة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية، وفي ظل محدودية الخدمات الأساسية اللازمة للعمليات الإنتاجية والخدمية كالكهرباء والمياه والموانئ والمطارات والطرقات وغيرها، بالإضافة الى الاختناقات المتكررة في مصادر الطاقة من المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل المصانع والآلات ووسائل النقل المختلفة. ومع ذلك فقد تكيفت الكثير من المنشآت الإنتاجية مع هذه الظروف من خلال استخدامها وسائل متعددة للاستمرار في النشاط الاقتصادي وتوفير السلع والخدمات مثل: الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، وتغيير مصادر الطاقة المستخدمة واستخدام طرق بديلة لتوفير المدخلات الإنتاجية وتوزيع السلع والخدمات في كافة المحافظات اليمنية، فضلاً عن قيام العديد من المؤسسات الخاصة بتغيير نشاطها وبما يتوآكب مع احتياجات السوق المستجدة[2].

شهدت مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الجاري (شكل 1) تراجعاً محدوداً خلال السنوات العشر الماضية، حيث تراجعت من 52.7% عام 2013 إلى حوالي 40.6% في العام 2022 جراء تراجع إنتاج قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) بصورة كبيرة خلال الفترة، فيما شهدت بقية القطاعات الإنتاجية تحسناً ملحوظاً في حصتها في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الجاري، حيث ارتفعت قيمة ناتج قطاع الزراعة والصيد من 1.1 تريليون ريال عام 2013 إلى 1.8 تريليون ريال عام 2022 وبالتالي مساهمة القطاع من 14.8% إلى 20.3% خلال الفترة، كما ارتفعت قيمة ناتج قطاع الصناعات التحويلية من 602 مليار ريال عام 2013 إلى 823 مليار ريال عام 2022 وبالتالي ارتفاع مساهمته في تركيب الناتج المحلي الإجمالي من 8.1% إلى 9.5% خلال الفترة ، وكذلك الأمر لقطاع البناء والتشييد والذي ارتفعت مساهمته من 4% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، ووصلت مساهمة قطاع المياه والكهرباء إلى 1% عام 2022.

شكل (1): مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الجاري (%)

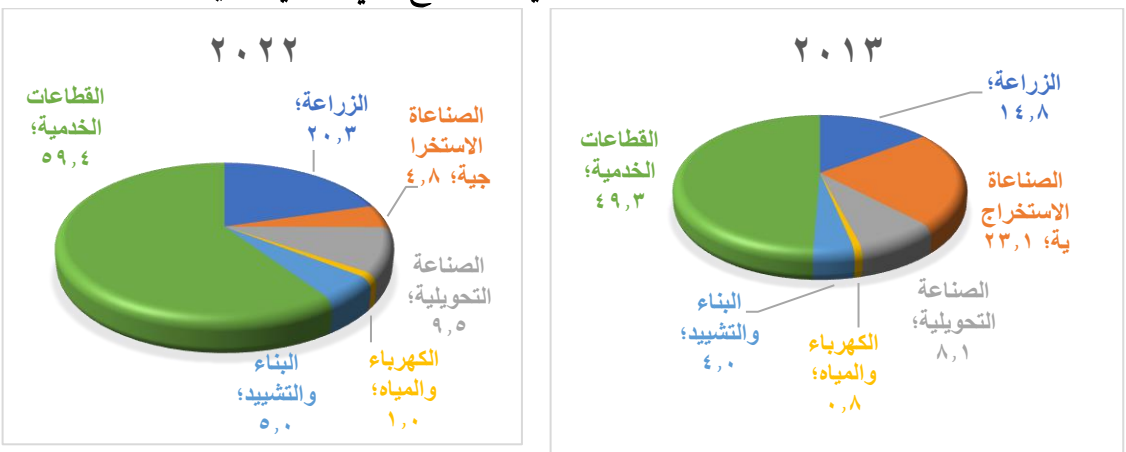

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2022.

الجدير بالذكر، أنه وعلى الرغم من تحسن قيمة الناتج المحلي الجاري للقطاعات الإنتاجية السلعية (عدا النفط والغاز) خلال الفترة الماضية، إلا أن أدائها الحقيقي خلال الفترة كان مغايراً وشهد انكماشاً ملحوظاً كما هو الحال في كل قطاعات الاقتصاد الوطني والناتج

[2] د. منصور البشيري، دور القطاع الخاص في تعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن، الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، ديسمبر 2023. https://fycci-ye.org/?category=%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB

المحلي الإجمالي والذي انكمش بأكثر من 50% خلال الفترة الماضية جراء ظروف الصراع والحرب وما أفرزته من تحديات ومعوقات مستجدة إلى جانب التحديات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد قبل الحرب.

من ناحية ثانية، تبرز أهمية القطاعات الإنتاجية السلعية في توظيف الأيدي العاملة، حيث تشير البيانات[3] (شكل 2) إلى أن القطاعات الإنتاجية توظف حوالي 44% من إجمالي العمالة في الاقتصاد (باستثناء العاملين لحسابهم الخاص)، حيث يوظف القطاع الزراعي حوالي 29% من العمالة وبإضافة العاملين لحسابهم الخاص ترتفع مساهمة القطاع الزراعي في توظيف العمالة إلى حوالي 40%، فيما يستوعب قطاع الإنشاءات حوالي 9% من إجمالي العمالة، ويساهم قطاع الصناعة والتعدين بتوظيف 6% من إجمالي العمالة.

أما بالنسبة لمدى كفاية الإنتاج المحلي في تلبية احتياجات السكان من السلع والمنتجات المختلفة، فتشير البيانات المتاحة[4] إلى أن القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصيد، الصناعات التحويلية) تقوم بتوفير حوالي 49% فقط من احتياجات السكان من السلع والمنتجات المختلفة، وهذا يعني أن هناك إشكالية كبيرة يعاني منها الاقتصاد اليمني بالنسبة لموضوع الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الكلي والقطاعي، حيث يقوم القطاع الزراعي بتوفير حوالي 82% من الاحتياجات السكانية من السلع والمنتجات الزراعية المختلفة ويحقق الاكتفاء الذاتي في العديد منها مثل: الذرة الرفيعة والدخن وبنسبة 99%، والشعير بنسبة 103%. وفي الخضروات وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حوالي 100%، منها 95.3% في البطاطس، وبنسبة 66% في

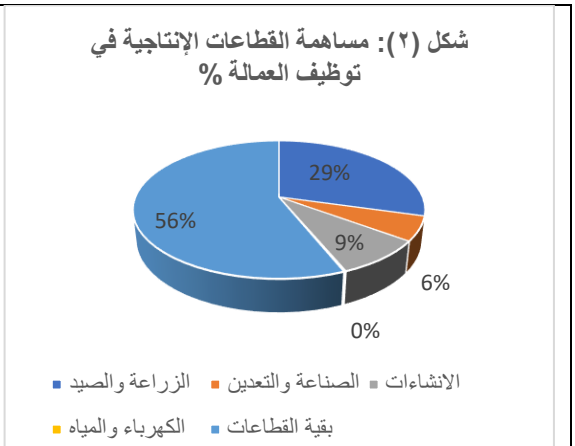

المصدر: مسح القوى العاملة 2013 – 2014.

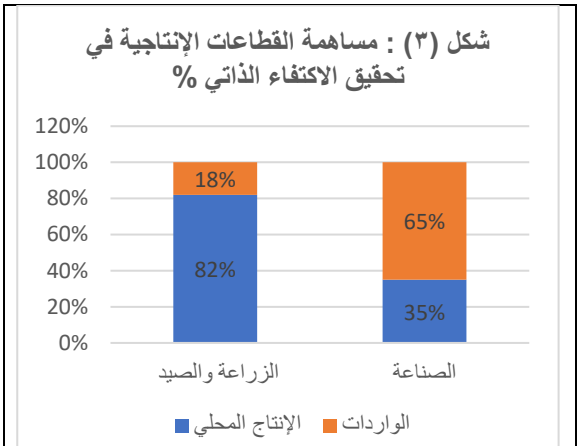

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الحسابات القومية ، والتجارة الخارجية 2022

البقوليات، وبنسبة 94% في الفواكه، وفي جانب المنتجات الحيوانية بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم 107%، وفي البيض بنسبة 99%، أما بالنسبة للقمح والأرز والزيوت النباتية والسكر فيتم توفيرها عبر قطاع التجارة الخارجية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية والتعدين، فما تزال قدرة هذا القطاع محدودة جداً في الوصول إلى مستويات مقبولة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المصنعة، حيث لم تتجاوز قيمة المنتجات المحلية المصنعة 35% فقط من قيمة المنتجات الصناعية

[3] الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية ILO، مسح القوى العاملة 2013 – 2014. https://cso-ye.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AD

[4] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2022.

المستهلكة في الاقتصاد اليمني خلال العام 2022، فضلاً عن تركزها الشديد في مجموعة صغيرة من المنتجات الصناعية، فإلى جانب الصناعات الاستخراجية المتمثلة في استخراج النفط والغاز والصناعات المرتبطة بها والتي تستحوذ على حوالي 33% من قيمة الناتج الصناعي، تأتي صناعة المواد الغذائية والمشروبات في المرتبة الثانية بنسبة 27.3% من قيمة ناتج القطاع، ثم منتجات المعادن المشكلة بنسبة 7% ومنتجات التبغ بحوالي 6.6% الصناعات الإنشائية ب6.1%، ثم بقية الصناعات والمنتجات.

2. أداء المنشآت الصغيرة والأصغر.

يمثل قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر جزءاً مهماً من الاقتصاد اليمني ويساهم بفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، من خلال توظيفه لجزء كبير من الأيدي العاملة وتوفير السلع والمنتجات المختلفة التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي. كما تبرز أهمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن من حيث طبيعة انتشارها الكبير على المستوى الجغرافي والقطاعي، حيث تتواجد هذه المنشآت في كل المناطق اليمنية وتمثل نسبة كبيرة جداً من هيكل المنشآت الإنتاجية، ويبين (الشكل 4) الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة والأصغر والمتوسطة على مستوى القطاعات الإنتاجية، حيث تصل نسبتها إلى حوالي 99.9% من إجمالي المنشآت في قطاع الكهرباء والمياه، وحوالي 99.6% في قطاع الصناعات التحويلية، و98.1% في القطاع الزراعي ، وهكذا في بقية القطاعات.

أما على المستوى الجغرافي، فتشير بعض الدراسات[5] إلى أن 27.3% من المنشآت الصغيرة تتواجد في أمانة العاصمة صنعاء، تليها محافظتي تعز والحديدة بحوالي 12.6% لكل منهما، ثم محافظة حضرموت بنسبة 8.5% وإب بحوالي 7.9% من إجمالي المنشآت الصغيرة، ثم تأتي بقية المحافظات.

أما من حيث مساهمتها في توفير السلع والمنتجات المختلفة وتوظيف الأيدي العاملة اليمنية، فتشير البيانات المتاحة (شكل 5) إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي تساهم بحوالي 35% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الخاص في العام 2022، فيما تساهم المنشآت الكبيرة بحوالي 65% من قيمة الإنتاج الصناعي، كما تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتشغيل حوالي 64% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي مقابل 36% للمنشآت الكبيرة.

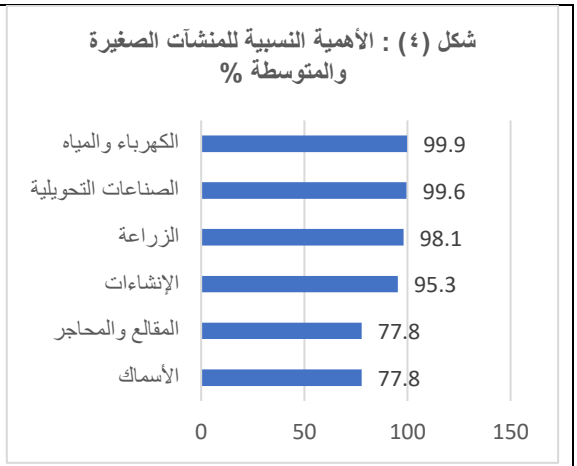

المصدر: النتائج النهائية لمسح الطلب على قوة العمل 2000.

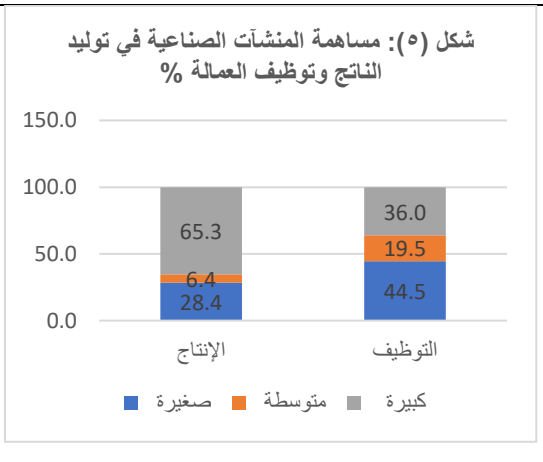

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2022.

[5] ماهر عثمان، وعبد الباسط محمد، المنشآت الصغيرة والأصغر: المسار الأمثل لمواجهة الفقر في زمن الحرب، مؤسسة رواد و GIZ، فبراير 2021. https://rowad.org/en/publications/3

الجدير بالذكر أنه وخلال السنوات الماضية، ونتيجة للحرب والصراع فقد لحق بالمنشآت الصغيرة آثاراً سلبية كبيرة تمثلت في تحول 30% منها إلى صغيرة جداً، واضطرت 20% إلى تغيير مكان عملها والانتقال إلى مناطق أخرى سواءً داخل اليمن أو خارجها، وتوقفت 39% منها عن العمل بشكل متقطع، وقامت 44.7% منها بتخفيض عدد ساعات العمل وتسريح جزء من العمالة لديها[6].

3. تقييم أداء القطاعات الإنتاجية.

يبين تحليل الأداء للقطاعات الإنتاجية السلعية بما تتضمنه من منشآت إنتاجية كبيرة أو متوسطة أو صغيرة أن واقع الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات الزراعية والصناعية والإنشائية محدود جداً ويعكس واقعاً اقتصادياً هشاً ومعرض بقوة للصدمات الخارجية والداخلية بما لذلك من تأثيرات سلبية كبيرة على السكان في اليمن من حيث توفر الأمن الغذائي والصمود في وجه الازمات، أو من حيث القدرة على النهوض الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني قوي يعمل على استغلال المقومات والفرص الاستثمارية التي تزخر بها بلادنا ويحقق للسكان مستوىً معيشياً لائقاً، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- غياب رؤية استراتيجية واضحة للنمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الإنتاجية ذات أهداف ومؤشرات واضحة، ويمكن ملاحظة ذلك في عدم وجود سياسات اقتصادية واقعية، وغياب البرامج الاستثمارية اللازمة للنهوض الاقتصادي.
- ضعف مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وتزايد المخاطر ذات العلاقة ببيئة الإنتاج والاستثمار.
- محدودية خدمات البنية التحتية وارتفاع أسعارها، وبالتالي زيادة التكاليف الاستثمارية وتكاليف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يعمل على تراجع معدل الأرباح وتراجع العائد على الاستثمار ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار والإنتاج[7].
- ضعف دور الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية اللازمة للاستثمار والإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية، ويتضح ذلك من محدودية مؤسسات ومصادر التمويل المتاحة في الاقتصاد وانخفاض نسبة المنشآت الخاصة التي حصلت على تمويل من القطاع المصرفي المحلي في اليمن عام 2020 حوالي 4% مقارنة بحوالي 23% من المنشآت على المستوى العربي، وحوالي 39% في الأردن، 20% في كل من لبنان وفلسطين[8].
- منافسة السلع المستوردة وذات الأسعار المنخفضة للمنتجات المحلية بصورة غير عادلة، لتصل في بعض المنتجات الصناعية إلى مرحلة الإغراق للسوق اليمنية، فضلاً عن انتشار ظاهرة التهريب للسلع المقلدة والمغشوشة والتي تكبد الاقتصاد الوطني خسائر اقتصادية كبيرة.

---

[6] المرجع السابق مباشرة.

[7] د. منصور البشيري، البنية التحتية ودورها في تشجيع الاستثمار، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، مارس 2022.

[8] - منظمة العمل الدولية، نمو الإنتاجية والتنويع والتغير الهيكلي في الدول العربية، الطبعة الأولى 2022.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_840651.pdf

4. العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي.

يمثل الإنتاج المحلي مقياس للقيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، ويتأثر الإنتاج المحلي بعدد كبير من العوامل الطبيعية والبشرية، إلى جانب السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنفذة، بحيث تتداخل وتتفاعل هذه العوامل والمتغيرات والسياسات مع بعضها لتنتج لنا ما يمكن تسميته ببيئة الأعمال والتي تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في تطور أو تراجع معدلات الإنتاج المحلي، وباستبعاد المتغيرات والعوامل السياسية، يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي في التالي:

4-1. الموارد الطبيعية:

إلى جانب الموقع الجغرافي الفريد والمتميز لليمن والذي يمثل مورداً اقتصادياً هاماً لليمن لم يتم استغلاله حتى اليوم بصورة اقتصادية صحيحة، يمكن القول أن التنوع الطبوغرافي وتنوع المناخ في اليمن قد أسهم في تنوع الموارد الطبيعية لليمن والتي يمكن أن تمثل أحد الأركان الأساسية للنهوض بالقطاعات الإنتاجية المختلفة، وأبرزها:

- الموارد النفطية والغازية، حيث تمتلك اليمن العديد من الأحواض الرسوبية الغنية بالنفط والغاز غير المستغلة بصورة اقتصادية، وباحتياطيات محتملة تصل إلى 20 مليار برميل من النفط و60 تريليون قدم مكعب من الغاز[9]، الأمر الذي يعني إمكانية إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على النفط والغاز وبالذات الصناعات الكيماوية وصناعات الأسمدة النيتروجينية.
- الموارد الإنشائية والمعدنية، حيث أظهرت الدراسات الجيولوجية توفر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي مازال اغلبها دفينا في باطن الأرض ولم يتم وضعه موضع الاستغلال مثل: الجبس والاسكوريا والحجر الجيري ورمال السيلكا والرخام والرمال السوداء، والملح الصخري، إلى جانب تمعدنات الذهب والنيكل والنحاس والحديد وغيرها من المعادن[10].
- الموارد الزراعية نظراً لما لتميز اليمن بتنوع مناخها وتضاريسها وبصورة تؤهلها لزراعة الكثير من المحاصيل وعلى مدار العام وبالأخص السلع ذات الجودة العالمية مثل البن والخضروات والفواكه والقطن وتوجيه تلك المنتجات للوفاء باحتياجات السكان والتصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية كونها تتمتع بجودة عالية.
- الموارد السمكية المنتشرة على شريط ساحلي يتجاوز 2500كم ويحتوي مخزوناً كبيراً من الثروات البحرية ويوفر فرصاً استثمارية كثيرة ومجدية، حيث يقدر عدد أنواع الأسماك الموجودة في السواحل والمياه الإقليمية اليمنية بحوالي 300 نوع يستغل منها تجارياً حوالي 40-50 نوعاً فقط فضلاً عن أن هذه الأنواع تحتوي على أسماك وأحياء بحرية ذات جودة عالية مثل الحبار والشروخ الصخري شروخ الأعماق.
- الموارد السياحية المتعددة والمتمثلة في بقايا الحضارات اليمنية القديمة التي توفر فرص السياحة التاريخية والعلمية، والمدن التاريخية القديمة والصناعات الحرفية والتقليدية، والحمامات الطبيعية والينابيع المعدنية، فضلاً عن توفر فرص السياحة الثقافية والرياضية والاصطياف وكذلك السياحة البيئية والبحرية وكذلك سياحة الغوص.

---

[9] د فهد راوح، النفط في اليمن، حقائق ومؤشرات، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 2022.
https://mokhacenter.org/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%af%d8%a7%d8%b1-/%d8%a7%d9%84%d8%ab%d8%a7%d9%84%d8%ab

[10] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر 2010.

بصورة عامة، يمكن القول أن اليمن بلد غني بالموارد الطبيعية الكامنة، والتي يمكن أن تسهم في حال استغلالها بصورة اقتصادية رشيدة في الارتقاء بمستوى الإنتاج المحلي وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

4-2. العوامل الاقتصادية:

تلعب المتغيرات والعوامل الاقتصادية دوراً فاعلاً في تغير الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات المختلفة، وتتكون العوامل الاقتصادية من مجموعة من السياسات والمتغيرات المؤثرة في جوانب العرض والطلب على السلع المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

- حجم السوق الاستهلاكية: والذي يلعب دوراً مهماً في مستوى الطلب المحلي على السلع والمنتجات المختلفة، وبالتالي يدفع عجلة الإنتاج إلى الأمام، كما يجب أن يكون هذا الاستهلاك مدعوماً بزيادة في مستويات الدخول، وبالنظر إلى حجم السوق اليمنية تشير التقديرات إلى وصول عدد السكان في اليمن في العام 2024 إلى حوالي 34 مليون نسمة[11] وهذا يعني اتساع حجم السوق من حيث عدد المستهلكين، إلا أن معدل الدخل الفردي ضعيف جداً ويقدر بحوالي 650 دولار[12] للفرد عام 2022 وهو من أدنى المعدلات على مستوى المنطقة والعالم، الأمر الذي يحد من زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين.
- السياسات الاقتصادية الحكومية (المالية والنقدية والتجارية، الاستثمارية): تعتبر السياسات الاقتصادية الحكومية أداة قوية لتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، ومن أهم تلك الأهداف هو زيادة الإنتاج المحلي، وتلعب السياسات الاقتصادية دورًا حاسمًا في خلق بيئة إنتاجية سليمة وجاذبة، ومشجعة للابتكار، وبالتالي زيادة الاستثمار في رأس المال وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وبتقييم أداء السياسات الحكومية المختلفة وبالذات في السنوات الأخيرة يلاحظ أنها سياسات تقييدية للإنتاج المحلي كونها تركز على زيادة الإيرادات العامة ومحدودية أو انعدام الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية اللازمة لزيادة الإنتاج وتحقيق النمو، وإلغاء أو توقف الحوافز الاستثمارية والإنتاجية، فضلاً عما أحدثته تلك السياسات من اختناقات للدورة الاقتصادية جراء التحديات الاقتصادية المتداخلة كالتضخم والبطالة وانعدام السيولة من العملة المحلية وتشجيع الاستيراد على حساب المنتج المحلي.

4-3. العوامل الاجتماعية:

وتتمثل في مجموعة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بالإنسان والمجتمع والتي تلعب دوراً مهماً في التأثير على مستويات الإنتاج والاستهلاك المحلي من السلع المختلفة، ويمكن التطرق إلى أبرز تلك العوامل في الآتي:

- التعليم والتدريب: والذي يرتبط بعلاقة طردية مع الإنتاجية، حيث أن ارتفاع مستويات التعليم والتدريب للسكان يعمل على إيجاد العمالة الكفؤة القادرة على الإنتاج والابتكار وبالتالي زيادة مستويات الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات، وبتقييم واقع سوق العمل في اليمن يتضح لنا أن مستوى إعداد القوى العاملة في اليمن لا يتوافق مع متطلبات واحتياجات الاقتصاد

[11] المجلس الوطني للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة 2005 – 2025.
[12] البنك الدولي، اليمن تقييم الفقر والإنصاف (العيش في ظروف قاسية)، 2024. https://documents.worldbank.org/pt/publication/documents-reports/documentdetail/099101324050023279

الوطني ولا يساعد على زيادة مستويات الإنتاج المحلي، حيث يتسم سوق العمل في اليمن[13] بانخفاض مستوى المهارات للعاملين، إذا تبلغ نسبة العاملين الحاصلين على الشهادة الأساسية وما دون حوالي 69% من إجمالي العاملين وحوالي 23% للحاصلين على الثانوية العامة وما في مستواها ولا يتجاوز حاملي الشهادات الجامعية والعليا 8%، وارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير المنظم (غير الرسمي) لتصل إلى حوالي 74% من إجمالي العاملين، فضلاً عن انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي سوق العمل والتي لم تتجاوز 6% من إجمالي النساء في سن العمل.

- الصحة: حيث تؤثر صحة القوى العاملة على إنتاجيتها وكفاءتها، وضمن هذا السياق تتسم خدمات الرعاية الصحية بمستويات كبيرة من عدم الرضا في المجتمع اليمني والتي ترتبط برداءة الجودة وعدم توفر الخدمات الصحية بصورة كافية ومحدودية الإنفاق العام على قطاع الصحة، فضلاً عن سوء توزيع المنشآت الصحية بين المناطق المختلفة.
- الثقافة والمجتمع: حيث تلعب تؤثر الثقافة المجتمعية والقيم السائدة على عادات العمل ومستويات الإنتاجية، وفي هذا الصدد يتسم الإنسان اليمني بالجدية والاخلاص في العمل والقدرة العالية على التكيف مع الظروف والمتغيرات المختلفة، ويمكن ملاحظة ذلك في النجاحات الكبيرة التي تحققها الجاليات اليمنية في الخارج وتفوقها في الأعمال التجارية وحصول أفرادها على أعلى المؤهلات العلمية وتبوأ مناصب رفيعة في بلدان المهجر.

4 - 4. العوامل التكنولوجية:

تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في نمو وزياد الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات المختلفة، وتحسين الكفاءة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- الاستثمار في البحث والتطوير والذي يؤدي إلى ابتكار منتجات جديدة وعمليات إنتاج أكثر كفاءة، إلى جانب أتمتة العمليات مما يزيد من سرعة الإنتاج ودقته.
- تسهيل إدارة سلسلة التوريد، وتوفير الطاقة والموارد ،وخلق فرص عمل جديدة.

[13] للمزيد يمكن الرجوع إلى: الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، التشغيل وتنمية المهارات في المؤسسات الخاصة في اليمن، يوليو 2022. https://fycci-ye.org/?category=%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB

5. السياسات اللازمة لنمو الإنتاج المحلي.

تعتبر السياسات الاقتصادية أداة قوية لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق أهدافه المنشودة والتي من أهما زيادة الإنتاج المحلي من السلع المختلفة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تهيئة بيئة استثمارية وبيئة أعمال ملائمة وجاذبة للمنتجين المحليين والمستثمرين، إلى جانب تشجيع عمليات الابتكار والتطوير، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وانطلاقاً من الأولويات القصيرة الأجل، والمتوسطة، وطويل الأجل التي تضمنتها أجندة عمل القطاع الخاص 2025، والتي تعد بمثابة العمود الفقري لعملية التعافي وإعادة الإعمار الشاملة في البلاد من وجهة نظر القطاع الخاص وبما يزيد من دور وأهمية وعمق الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لنمو وزيادة الإنتاج المحلي تستهدف تحقيق:

- زيادة الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات المختلفة وبصورة تسهم في التقليل من الاعتماد على الواردات، وتعمل على تعزيز الانتعاش والنمو الاقتصادي في اليمن.
- المساهمة في إنعاش وتعزيز الوظائف المحلية، وخلق وظائف جديدة في الاقتصاد تساهم في التخفيف من حدة البطالة والفقر في المجتمع.
- المساهمة في إيجاد حلول مستدامة للاستجابة للأزمات والصدمات المحلية أو الخارجية التي تواجهها اليمن، وبصورة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن اليمني.
- تحقيق الاستثمار الجيد والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها اليمن وتعزيز دورها في تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي للسكان.

وبناءً على ما سبق يمكن اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لتشجيع وتنمية الإنتاج المحلي، وذلك على النحو الآتي:

السياسة	الإجراءات المطلوبة
السياسات النقدية والمالية	• زيادة السيولة في الاقتصاد لزيادة الطلب الكلي وتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج. • الإسراع في استكمال إنشاء سوق الأوراق المالية والنقدية واستكمال بعض الإجراءات للإنشاء • تسهيل فرص الحصول على التمويل الميسر والمستدام، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دمج البنوك الحكومية في بنك واحد للتنمية يساهم في توفير التمويل اللازم للمنشآت الإنتاجية. • دعم البنوك الوطنية وتوسيع خياراتها التمويلية وبصورة تضمن استفادتها من تدفقات التمويل الأجنبية وتعزيز وتطوير مؤسسات التمويل الأصغر ذات الخبرة والدفع نحو المزيد من الشمول المالي في اليمن. وتعزيز الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول لتوسيع نطاق الوصول إلى المستفيدين.

	• زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة وزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد. • تخفيض الضرائب على الشركات والأفراد لتشجيع الاستثمار والعمل، وبالتالي زيادة الإنتاج. • العمل على صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين المنقطعة من سنوات عدة لما تمثله من قوة شرائية تسهم في زيادة الطلب على المنتجات المحلية. • إعادة النظر في رسوم الخدمات التي تفرضها بعض الجهات المرتبطة بالاستثمار (هيئة الاستثمار – المواصفات والمقاييس – الوزارات الأخرى)
السياسة التجارية	• مراجعة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات وبصورة تحمي المنتجات المحلية، وتزيد من قدرتها التنافسية. • فرض حصص على كميات السلع المستوردة وبالذات في مواسم الإنتاج الزراعي، وللمنتجات الصناعية المتعلقة بالأمن القومي. • عقد اتفاقيات التجارة الحرة من التجارة بين الدول، مما يزيد من فرص نفاذ المنتج المحلي إلى الأسواق الخارجية وبالتالي زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
السياسة الاستثمارية	• التطبيق الجاد لقانون الاستثمار فيما يتعلق بالمزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين مثل الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب الجمركية المدفوعة على مستلزمات الإنتاج المستوردة • تحسين خدمات البنية التحتية الأساسية من خلال الإسراع في مد الخدمات الأساسية اللازمة للمشاريع الاستثمارية. • إصدار قانون تنظيم عملية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل إدارة منشآت ومؤسسات البنية التحتية بنظام الشراكة (BOT) أو (BOOT).
السياسات القطاعية (الزراعية، الصناعية)	• دعم عمليات تحويل المنشآت الفردية إلى شركات مساهمة يمكنها المنافسة والاستمرارية في ظل الظروف والمتغيرات المختلفة. • دعم عمليات البحث والتطوير والذي يؤدي إلى ابتكار منتجات وخدمات جديدة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية. • تسهيل وتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتوفير التسهيلات للمستثمرين يشجع على الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي. • الارتقاء بجودة المنتجات المحلية ورفع القدرة التنافسية وبما يمكنها من منافسة السلع المستوردة، فضلاً عن إمكانية النفاذ إلى الأسواق الخارجية وزيادة صادراتها.

سياسات دعم القطاع الخاص	• تعزيز مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية والخطط الحكومية ذات العلاقة بتنمية الإنتاج المحلي. • توفير بيئة إنتاجية وتنظيمية ملائمة لتحفيز المنتجين المحليين على زيادة إنتاجهم من السلع والمنتجات المختلفة من خلال: العمل على ضمان اتساق السياسات العامة المنظمة للإنتاج بين المؤسسات الحكومية المختلفة ذات العلاقة، وتوفير حزمة من المزايا والإعفاءات وتوفير القوى العملة المدربة وتوفير المعلومات اللازمة للوصول إلى الأسواق • دعم منظمات الأعمال المتخصصة لتقديم الدعم الفني واللوجستي اللازم للمنتجين وتطوير قدراتهم الإنتاجية والتسويقية. • تعزيز الوعي بأهمية الإنتاج المحلي المستدام للمنتجات المحلية المختلفة (زراعية، صناعية، تكنولوجية) ذات النوعية الجيدة والتكلفة المعقولة من أجل تحسين اتاحتها ويمكن ذلك من خلال تبني المبادرات التعريفية من قبل منظمات الأعمال وجمعيات المستهلكين المحلية والمؤسسات الحكومية، وإقامة الفعاليات والمعارض الوطنية للمنتجات المحلية.

قائمة المراجع.

1. البنك الدولي، اليمن تقييم الفقر والإنصاف (العيش في ظروف قاسية)، 2024.
2. منظمة العمل الدولية، نمو الإنتاجية والتنويع والتغير الهيكلي في الدول العربية، الطبعة الأولى 2022.
3. منظمة الصحة العالمية، المنتدى العالمي للإنتاج المحلي، التقرير الأول، يونيو 2021.
4. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر 2010.
5. الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية ILO، مسح القوى العاملة 2013 – 2014.
6. الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية ILO، النتائج النهائية لمسح الطلب على قوة العمل 2000
7. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2022.
8. المجلس الوطني للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة 2005 – 2025.
9. الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، التشغيل وتنمية المهارات في المؤسسات الخاصة في اليمن، يوليو 2022.
10. د. منصور البشيري، البنية التحتية ودورها في تشجيع الاستثمار، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، مارس 2022.
11. د. منصور البشيري، دور القطاع الخاص في تعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن، الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، ديسمبر 2023.
12. د فهد راوح، النفط في اليمن، حقائق ومؤشرات، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 2022.
13. ماهر عثمان، وعبد الباسط محمد، المنشآت الصغيرة والأصغر: المسار الأمثل لمواجهة الفقر في زمن الحرب، مؤسسة رواد و GIZ، فبراير 2021